# التنافس الاستراتيجي الدولي في منطقة القوقاز

محمد فوزي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

تمثل منطقة القوقاز إحدى أهم المناطق التي تشهد تنافساً دولياً مع اختلاف المصالح الاستراتيجية، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، للدول المتنافسة في تلك المنطقة الحيوية، التي تُعتبر موطئ قدم لعددٍ من القوى الدولية مثل: (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين)، وكذلك القوى الإقليمية مثل: (تركيا، وإيران، وإسرائيل)، وذلك في ظل موقع المنطقة الجغرافي الاستراتيجي والهام بين آسيا وأوروبا، وكذلك في ظل تمتعها باحتياطات كبيرة من النفط والغاز والموارد الطبيعية المتنوعة، حيث أصبحت منطقة القوقاز اليوم مصدراً مهما للطاقة النفطية، والغاز الطبيعي في العالم، مما يجعلها منطقة جذب لتلك القوى.

## اولا: أهمية القوقاز الجغرافية

تقع منطقة "القوقاز" أو "القفقاز" أو "القفقاس" أو بلاد "القَبْقن"، وهي منطقة جغرافية سياسية استراتيجية، في القارة الآسيوية، عند الحدود بين كل من قارتي آسيا وأوروبا، وهي الموطن للجبال المعروفة باسم جبال القوقاز، كما تنقسم منطقة القوقاز إلى منطقتين رئيسيتين هما منطقتي شمال القوقاز، وجنوب القوقاز، ويعد القوقاز أكثر المناطق تنوعاً من الناحيتين اللغوية والثقافية على وجه الأرض.

وأصل كلمة "القوقاز" هو التعبير اللاتيني للكلمة اليونانية (Kaukasos)، ويعني (الجبال المنحصرة بين البحار)، والقوقاز هو إقليم جغرافي جبلي يقع بين بحر قزوين في الشرق والبحر الأسود في الغرب، وتحده من جهة الشمال روسيا، ومن جهة الجنوب تحده إيران، ومن الشرق داغستان وبحر قزوين، ومن الجنوب الغربي تركيا،

ومن الغرب البحر الأسود، وينقسم الإقليم إلى أربع دول رئيسة هي: جورجيا، وأرمينيا، وروسيا، وأذربيجان، وهي من الدول القومية السوفيتية سابقاً – حتى عام ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفييتي السابق يضم كل إقليم القوقاز – ويتكون هذا الإقليم الجبلي من سلسلتين من الجبال هما جبال القوقاز الكبرى في الشمال، وجبال القوقاز الصغرى في الجنوب، ويُعرف القوقاز الشمالي بالقوقاز الروسي، ويضم بعض الجمهوريات الصغيرة، وهي (الشيشان، وجمهورية أوسيتيا الشمالية، وداغستان، وأديغيا، وقراتشاي– تشيركيسيا، وقبردينو– بلقاريا)، أما القوقاز الجنوبي، فيضم جمهوريات (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا، أبخازيا، أستويا الشمالية – الانيا، أوسيتيا الجنوبية).

ويبلغ عدد سكان منطقة القوقاز نحو ٢٠ مليون نسمة، ويشكلون ما يُقارب ٥٠ شعباً يتحدثون بلغات ولهجات مختلفة؛ حيث أطلق الرحالة العرب عليها اسم جبل "الألسن" إشارة منهم إلى التنوع الكبير في اللغات، ويقطن معظم السكان في سهول الأودية وسواحل البحر الأسود، وسفوح الجبال، فهذه المناطق تعد ذات نشاط زراعي كثيف، وقد شكل إقليم القوقاز عبر التاريخ وحتى الوقت الحاضر موقع تنافس بين أغلب الإمبراطوريات السابقة الدولية والإقليمية المحيطة بالإقليم وخاصة من قبل روسيا.

**ثانيا: محددات وعوامل التنافس والصراع على منطقة القوقاز**

١. تعتبر القوقاز منطقة استراتيجية مهمة من الناحية الجغرافية، فهي حلقة الوصل ما بين آسيا وأوروبا.
٢. تعد منطقة القوقاز غنية بالثروات الطبيعية، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، لذا من الطبيعي أن تهتم الدول المختلفة (ولو كانت بعيدة عنها) بهذه المنطقة والعمل من أجل السيطرة عليها.
٣. الموقع الجغرافي للقوقاز جعلها تجاور مختلف الأمم منها الأتراك، والفرس،

والروس، لذا فهي منذ القدم تقع تحت تأثير التيارات الدينية والمصالح الاقتصادية لهذه الدول القوية نسبياً.

٤. يتكون إقليم القوقاز من شعوب وقوميات متعددة، ولغات متباينة، وعادات وتقاليد متنوعة، مما يساعد القوى الطامعة بهذه المنطقة على استغلال هذه الخاصية لتفريق شعوبها، وبالتالي يسهل اختراقها.

٥. تدين شعوب القوقاز بالديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)، مما ساعد القوى الطامعة بالمنطقة على استخدام النعرات الدينية، والإقليمية، لتحقيق غاياتها.

٦. مرت وتمر منطقة القوقاز بأنظمة حكم سياسية متعددة (القيصرية، جمهوريات تابعة للاتحاد السوفييتي، جمهوريات مستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أقاليم انفصالية)، كما جربت المنطقة نظم اقتصادية مختلفة (الإقطاعية، الاشتراكية، الرأسمالية)، مما يلعب دوراً في تأجيج الصارعات والتأثير على المجتمع باستخدام الدعايات المغرضة، وإقامة نظام جديد أفضل والمُحرضة من فترة إلى أخرى (كالحرية والاستقلال والمساواة) وما شابه ذلك.

## ثالثا: الأهمية الاستراتيجية للقوقاز من المنظور الروسي

يشكل إقليم القوقاز أهمية استراتيجية بالغة لروسيا الاتحادية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر وعلى كافة الأصعدة (التاريخية والسياسية، الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية).

ووفقاً لدوائر التحليل السياسي والاستراتيجي الدولي، فإن أي عرض لتاريخ الإقليم ستجد روسيا فاعلة فيه، فضلاً عن جوار إقليم القوقاز لروسيا واعتبار روسيا الإقليم منطقة تخومها، وجدارها العازل عن التهديدات والتدخلات الخارجية، وأيضاً كون الإقليم الممر الاقتصادي المهم لمنطقة بحر قزوين ومنبع الطاقة الذي أضفى أهمية استراتيجية مضافة له.

فضلاً عن أن الإقليم يعتبر منطقة نفوذ وانتشار عسكري لروسيا التي تعد وجودها فيه من متطلبات أمنها القومي واستراتيجيتها المستديمة خاصة من الناحية

الجيوسياسية، كما أن حدود روسيا الجنوبية هي منطقة القوقاز، المطلة أيضاً على بحر قزوين والبحر الأسود، لذا تعد القوقاز منطقة استراتيجية واقتصادية مهمة لروسيا، ومن الطبيعي أن تهتم بها كمنطقة متاخمة، لضمان حدودها الجنوبية وأمنها الاستراتيجي كغيرها من الدول الكبيرة التي لها نفس الطموحات، والفرق بين اهتمامات الروس وما بين اهتمامات غيرها من الدول العظمى الطامعة بهذه المنطقة، هو الحدود المشتركة لروسيا مع القوقاز والعلاقات التاريخية بين الشعوب القوقازية والشعب الروسي، وكذلك الأعداد الهائلة من القوقازيين الذين يعيشون ويعملون في روسيا ويشغلون المناصب الكبيرة في حكوماتها، وفيما يخص الجمهوريات القوقازية ذات الحكم الذاتي، فإن مواطنيها هم مواطنوا روسيا الاتحادية (كالشيشان والإنجوش والشركس والداغستان والبلقار والقارتشاي والقبارطاي والأوسيت).

ولقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، وتفككه وتحوله من دولة قوية ومترامية جغرافيا وذات نفوذ في مختلف مناطق العالم إلى امبراطورية مفككة، السبب الرئيس في قلق مستمر وحقيقي لروسيا بما خلقه من تحديات داخلية وتدخلات خارجية، ولا شك أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" كان يقصد هذه التحديات والأخطار عندما تحدث عن انهيار الاتحاد السوفيتي واعتبر أن سقوطه مثل "أكبر كارثة جيو – سياسية في القرن العشرين".

فقد سعت مجموعة كبيرة من الدول التي كانت تشكل جزءاً كبيراً في تكوينه للاستقلال وبادرت دول منطقة القوقاز بإعلان استقلالها الوطني، وأصبحت الكتلة القوقازية الواقعة في جنوب غرب روسيا عبارة عن ثلاثة دول رئيسة هي (أرمينيا وجورجيا وأذربيجان)، بينما بقى القوقاز الشمالي تحت الهيمنة الروسية.

كما أن موسكو تعرف أيضاً أن من يربح القوقاز فإنه يستطيع السيطرة على منطقة تشكل حاجزاً جبلياً عملاقاً يفصل بين قارتي أوروبا و آسيا أو ما يسمى بقارة أوراسيا، لذا فإن روسيا لن تتوقف عن محاولات توسيع نفوذها في هذه المنطقة، والواقع أن

روسيا ترى أن مصالحها في القوقاز أصبحت مُلحة، وأنها باتت على استعداد حتى لمواجهة انهيار علاقاتها مع أمريكا والغرب في سبيل تلك المصالح.

ومن ثم يتضح أن إقليم القوقاز يشكل أهمية تاريخية بالغة لروسيا الاتحادية وحتى الوقت الحاضر على كافة الصعد السابق ذكرها.. وكان الرئيس الجورجي السابق "أدوارد شيفارنادزه" (١٩٩٢ -٢٠٠٣) يردد دائماً مقولته الشهيرة "مصير روسيا تعكسه القوقاز كما تعكس قطرة الماء أشعة الشمس".

**رابعا : الرؤية الأمريكية لأهمية منطقة القوقاز.. وأبعاد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة**

مع مطلع التسعينات في القرن الماضي أصبحت منطقة القوقاز مطمعاً للعديد من القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت منطقة "القوقاز" منطقة مصالح أمريكية منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث تعد هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة لها من الناحية العسكرية وتتمثل في تكريس انتزاع القوقاز من روسيا الاتحادية وإضعافها، فضلاً عن أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية لواشنطن. وفي المقابل تشكل القوقاز لروسيا حدودها الجنوبية واطلالتها على البحر الأسود، وبالتالي فهي عامل مهم لأمنها الاستراتيجي، وقد جسدت الحرب الروسية - الجورجية عام ٢٠٠٨ أبعاد التنافس المُعاصرة في القوقاز، فواشنطن أرادت السيطرة على هذه المنطقة لإحكام الطوق على روسيا من خلال تمديد حلف "الناتو" إلى جورجيا ودول القوقاز الأخرى، وقد اعتبرت موسكو هذه التغيرات تمثل خطورة كبرى على امنها القومى وعلى مصالحها فى الإقليم، ولم تدخر جهداً لوأد هذه المساعي.

وبشأن الرؤية الأمريكية لأهمية القوقاز، فقد كشفت السنوات التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفيتي عن عمق الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره، والتي سبق وأن

مارستها خلال الحرب الباردة (١٩٤٥ –١٩٩٠)، حين قادت العالم الغربي في مواجهة كبيرة ضد الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية، وكانت منطقة القوقاز أحد أبرز الأماكن المستهدفة لتعزيز النفوذ الأمريكي بعد انهيار السوفيتي، وقد ذكر أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في توصيفه لطبيعة التنافس الدولي في هذا الإقليم: "في هذه المنطقة يمكننا أن نثبت أننا ما زلنا القوة البارزة في العالم، فروسيا وإيران والصين وأوروبا، والآخرين يتدخلون بمجريات الأحداث في القوقاز، ويريدون أن يعرفوا ما إذا كان باستطاعتهم إخضاعنا، إن جميع أصدقائنا وأعدائنا المزعومين يريدون السيطرة على هذه المنطقة".

من الناحية العسكرية، وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي واستقلال جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، أصبحت هذه الدول منطقة عازلة بين روسيا من جهة وتركيا التي تعد الحليف الاستراتيجي الأكبر لأمريكا، وقاعدة منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" الأوراسية الوحيدة من جهة أخرى، كما أن هذه المنطقة توفر ممرات جوية للطائرات الحربية الأمريكية التي تنطلق من قواعدها المنتشرة في أوروبا للوصول إلى أفغانستان، لذلك تواصلت التدريبات والخطط العسكرية الأمنية الأمريكية لهذه المنطقة، وشمل ذلك أقامه قواعد عسكرية وحماية حقول النفط وخطوط التجارة البحرية والترتيبات الأخرى لأمن الموارد، وانطلاقاً من هذه الحقائق، اكتسبت القوقاز أهميتها الاستثنائية في التخطيط الاستراتيجي العسكري الأمريكي.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذه المنطقة تشكل ممرات عبور متواصلة للنفط والغاز وبصورة خاصة إذا ما حصل تهديد بقطع الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، ووفقاً لبيانات سابقة لوزارة الطاقة الأمريكية، وبحسب ما أشار له تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في أبريل ١٩٩٧ والذي قدم في حينه إلى الكونجرس، فإن المنطقة تحوي ما يساوي (٢٠٪) من احتياطيات النفط في العالم، كما تحوي ما يقارب من (٦٦٥ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي) أي ما يساوي (٥,١٣٪) من احتياطيات

الغاز في العالم، ومازالت واشنطن تأمل أن تحولها إلى مصدر بديل للطاقة يمكنها أن تسد حاجات الغرب أذا جمد أو علق شحن النفط من منطقة الخليج العربي،.

لقد أصبح التحكم بهذه المنطقة وثرواتها أولوية أساسية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن هناك مساعد لوزير الخارجية الأمريكي مكلف بالقوقاز فقط، كما أن هناك مجموعة عمل من مختلف الوازارت في الإدارات الأمريكية متفرغة لمصادر الطاقة في بحر قزوين والقوقاز، وهذه المجموعة تابعة لمجلس الأمن القومي.

وتركز أهداف السياسة الأمريكية المُعلنة في هذه المنطقة على التعاون في مجال الطاقة، والأمن الإقلىمي، ودعم الديمقراطية وسيادة القانون، وكثيراً ما تتداخل أو تتقاطع هذه الأهداف مع بعضها البعض.

ويرى كثير من الخبراء والباحثين الأمريكيين في هذا الشأن: أن هذه المنطقة تتحول إلى "بؤرة صراع دولي ما يجعلها إحدى المناطق الساخنة في العالم، وأن الولايات المتحدة تقوم منذ مدة بحملة قوية غير معلنة تهدف إلى السيطرة الحاسمة عليها".

ومنذ بداية الألفية الثالثة أصبحت منازعات القوقاز لعبة أمم أمريكية – روسية، فواشنطن تريد السيطرة على هذه المنطقة لإحكام الطوق على روسيا من جهة، ولتسهيل سيطرتها على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين الذي يتم نقل معظمه بشبكة أنابيب عبر القوقاز من جهة أخرى، من خلال محاولة مد نفوذ حلف شمال الأطلسي إلى جورجيا ودول القوقاز الأخرى، وموسكو التي تعرف نوايا واشنطن، لم تدخر جهداً لعرقلة هذه المساعي – وبخاصة في عهد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" - حيث رفضت بقوة انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، وأتبعت ذلك بأنشطة استفزازية لاستدارجها إلى مجابهة عسكرية قد تؤدي إلى إضعاف رغبة ً الحلف في ضمها إلى صفوفه، بسبب التكلفة الكبيرة لذلك فى حال اندلاع حرب بين روسيا وجورجيا.

وقد عملت الولايات المتحدة ضمن أهدافها الجيو/ استراتيجية على ضمان أن يصب معظم إنتاج آسيا الوسطى في الغرب، وحققت نجاحاً مع الانتهاء من خط أنابيب نفط (باكو – تبيليسي–جيهان) العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا والذي ينقل نفط أذربيجان على مسافة ١٧٦٠ كلم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط، وبدأ في مايو ٢٠٠٥، مع وضع أهداف مستقبلية لتطوير نشاط هذا الأنبوب لينقل غاز كازاخستان من "أكتو" عبر خط أنابيب تحت البحر والانتهاء من خط أنابيب غاز جنوب القوقاز عبر أذربيجان وأرمينيا، وتطوير ميناء "جيهان" التركي ليكون منفذًا رئيسيًا إلى الأسواق العالمية للنفط الخام والغاز المسال.

ويعد خط (باكو– تبيليسى – جيهان) تحديا كبيرا لروسيًا لأنه أول خط أنابيب ينقل نفط قزوين دون الاعتماد على منظومة الأنابيب التي تسيطر عليها روسيا.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع روسيا على مبدأ مهم وهو إثبات أن خصمها التقليدي لازال غير قادر على النهوض ليكون قوة مؤثرة في مسار العلاقات الدولىة، وللتأكيد على ذلك لا تسمح أمريكا لروسيا باستعادة مكانتها في أي جزء من الأجزاء التي سبق وأن مثلت نموذجاً التنافس الأمريكي– الروسي في القوقاز.

وقد عكست المعطيات التي التقارير الإعلامية في العقدين الأخيرين حقيقة مفادها أن أيادي المخابرات المركزية الأمريكية كانت دائماً تتدخل في صراعات القوقاز، بهدف التوصل إلى استراتيجيات مشتركة لتحقيق مصالح الغرب في القوقاز.

وقد سار الاتجاه الأمريكي في التعامل مع روسيا في البداية ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي نحو الاحتواء والمساومة وليس الاستفزاز والصدام، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ أصبحت جمهوريات إقليم عبر القوقاز المستقلة جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ميادين للتنافس بين أمريكا وروسيا في القوقاز، كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الفيدرالي الروسي – الحرب الشيشانية الروسية الأولى (١٩٩٤- ١٩٩٦)، والحرب الثانية

(١٩٩٩) – بنفس سياق هذا التنافس بدوافع خاصة بمصالحها الاستراتيجية في المقام الأول.

وبالنسبة لروسيا فإن أراضي القوقاز هي المجال الحيوي الدفاعي للأمن القومي الروسي، وينظر الروس لسواحل القوقاز على انها إطلالتهم البحرية المهمة على البحر الأسود والمنفذ الفعال الوحيد لانطلاق قوتهم البحرية نحو العالم، حيث أن المنافذ البحرية الأخرى لروسيا بعيدة نسبياً عن مناطق التأثير العالمي وأغلبها يطل على بحار متجمدة ذات صلاحية محدودة للملاحة، لذلك تصر القيادة العسكرية الروسية على الاحتفاظ بتواجد عسكري في هذا الإقليم تحت أي ذريعة وفي أي ظرف، أما اقتصادياً فطالما كانت ثروات القوقاز العمود الفقري للاقتصاد الروسي في مختلف العصور، والآن لا تريد روسيا الاتحادية أن تخسرها كلها لصالح التنافس الأمريكي– الروسي في القوقاز.

جدير بالذكر أنه في السنوات القليلة الماضية اتسم التنافس في القوقاز بين أمريكا وروسيا بأبعاد جديدة أكثر خطورة، حيث عملت أمريكا على توسيع نشاطات حلف شمال الأطلسي إلى جورجيا ودول القوقاز الأخرى، وفعلت مشروع الدرع الصاروخي، وكانت (جورجيا– سكاشفيلي) بمثابة رأس الحربة في المخططات الأمريكية الرامية لتحجيم الدور الروسي في المنطقة بخاصة والعالم عموماً.. أما الرد الروسي فقد جاء حاسماً وواعياً لخطورة الموقف وأربك الأمريكيين وحلفاؤهم الذين بدأوا بتخفيض مستوى التخطيط للسيطرة على القوقاز، كما قللوا من اندفاعهم في مشروع الدرع الصاروخي وانضمام جورجيا للناتو والكثير من الفعاليات التي يتم إعادة النظر فيها بعد النصر الروسي في الحرب الروسية – الجورجية ٢٠٠٨، بالمقابل كرست روسيا وجودها العسكري في أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا التابعتان لجورجيا والمنفصلتان عنها، بالإضافة لتعزيز وجودها البحري في ميناء "باتومي" في أدجاريا الجورجية، وجاءت هذه الخطوات من ضمن الإجراءات الروسية لاستثمار النصر في الحرب.

**خامسا : التنافس الروسي - التركي في منطقة القوقاز**

تشهد منطقة القوقاز تنافساً بين روسيا وتركيا في ظل اختلاف المصالح الاستراتيجية للبلدين في المنطقة، وقد أفادت تقارير أوروبية لاستكشاف آفاق سيناريوهات عام ٢٠٢١، بشأن احتمالات نشوب صراع بين تركيا وروسيا في منطقة القوقاز، وبالتحديد في الدول الثلاث التي استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق (وهي: جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان)، أن منطقة القوقاز مثلت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إحدى مناطق التنافس بين موسكو وأنقرة؛ إلا أن القيادة السياسية في البلدين، وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٠ مع وصول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى ولايته الرئاسية الأولى، ثم بعد ذلك بعامين مع تولّي "رجب طيب أردوغان" رئاسة الحكومة التركية في عام ٢٠٠٣؛ بدأتا في اتّباع سياسة تعاونية بدلًا من التنافس الذي قد يصل بهما إلى حدّ الصراع، وتم التوافق على بناء شراكة متعددة الأبعاد بينهما في تلك المنطقة الحيوية.

وتتمتع الدولتان بعلاقات متفاوتة مع الدول سالفة الذكر، حيث تعتبر العلاقات التركية متميزة مع كل من أذربيجان وجورجيا، ولكنها متوترة للغاية مع أرمينيا في ظل العداء التاريخي مع الأتراك، وفي المقابل فإن علاقة روسيا بأرمينيا متميزة، في مقابل علاقات متفاوتة مع أذربيجان وجورجيا.

نجحت تركيا في تحقيق تعاون اقتصادي مع بعض دول جنوب القوقاز، وبالتحديد أذربيجان وجورجيا، حيث تمّ افتتاح خط سكك حديدية في أواخر عام ٢٠١٧، وهو خط (باكو – تبليسي – قارص)، وهو الخط الذي يمتد مسافة (٨٤٦ كم) عبر الدول الثلاث، ويربط بين أوروبا والصين، ويُعتبر جزءًا من طريق "الحرير" الجديد.. إلا أنه تعرض لأربعة انفجارات ضخمة، وبالرغم من أن الانفجارات كانت على الحدود الجورجية، إلا أن معظم القتلى كانوا من أذربيجان وتركيا في ظل وجود عطلة للأرثوذوكس في هذا التوقيت، بما يشير إلى أن تلك التفجيرات كان لها بُعد ديني في ظل كون أغلب القتلى والضحايا من المسلمين.

ويُشار إلى أن ظهور البُعد الديني في ذلك الحادث يعود إلى أن هناك رفضًا من بعض الجورجيين للتنازلات التي قدمتها "تبليسي" إلى "باكو"، وكذلك فإن هناك دورًا خفيًا لروسيا من وراء هذه التفجيرات لخط السكك الحديدية الذي يُعتبر جزءًا من طريق "الحرير" الجديد الذي ترعاه الصين، وهو الطريق الذي يُعد منافسًا لممر النقل الدولي أقصى الشمال الذي ترعاه موسكو، وبالتالي فإن مثل تلك التفجيرات قد تقلل من ثقة المسافرين وكذلك العملاء في توفير عامل الأمان بخط (باكو – تبليسي – قارص).

وبالتالي فإن ظهور البُعد الديني يؤكد أن الدين يتم توظيفه من أجل الصراع على النفوذ والمصالح في منطقة القوقاز، وهو توظيف يتم من أجل تعزيز المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، حيث تقوم تركيا بتوظيف الدين في توطيد علاقتها بدولة أذربيجان التي تقطنها غالبية مسلمة، في حين أن هناك غالبية من الأرثوذوكس في كلٍّ من أرمينيا وجورجيا تحاول روسيا توظيفهم بشكل معلن، وكذلك بشكل خفي من أجل تحقيق مصالحها في منطقة القوقاز.

من زاوية أخرى، تُعتبر "أرمينيا" إحدى دول منطقة جنوب القوقاز، وهي دول هامة في تحديد مستقبل العلاقات الروسية – التركية في منطقة القوقاز في ظل وجود علاقات قوية لأرمينيا مع موسكو في مقابل علاقات متوترة للغاية مع أنقرة.. فالعلاقات الأرمينية – الروسية تتسم بأنها علاقات متميزة منذ أن حصلت "يريفان" على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وتمتلك موسكو قاعدة عسكرية في أرمينيا جرى تمديد وجودها حتى عام ٢٠٤٤، وهو ما يعكس حجم التعاون بين البلدين.

ويصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" العلاقات بين البلدين بأنها "تحالف كامل"، وبعد الاحتجاجات التي شهدتها "يريفان" في أبريل عام ٢٠١٨، تحدث البعض عن التخوف من تأثير ذلك على العلاقات الأرمينية الروسية، إلا أن وصول رئيس جديد للبلاد بعد انتهاء فترة الحليف التقليدي لروسيا "سيرج سيركيسيان" لم يؤثر على طبيعة تلك العلاقات.

وفيما يتعلق بتركيا، فإن علاقتها عدائية مع "أرمينيا"، وهي تعود لأسباب تاريخية تتعلق باتهام القوات العثمانية بالقتل الجماعي للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من توقيع الدولتين اتفاق سلام تاريخيًّا في عام ٢٠٠٩؛ إلا أن "يريفان" قامت بإلغاء هذا الاتفاق في مارس ٢٠١٨، ولا توجد علاقات دبلوماسية بين البلدين.

أما على الحدود الجنوبية فقد استعانت جمهورية أذربيجان بتركيا عسكريا في حربها الناجحة حول اقليم "ناجورنو قره باخ" الانفصالى نوفمبر ٢٠٢٠ ضد جمهورية أرمينيا الحليفة لروسيا، وهو ما مكن تركيا من تعزيز نفوذها في منطقة القوقاز التي كانت في الماضي تابعة للاتحاد السوفيتي.

ومن ثم يمكن رصد بعض التوترات بين الجانب الروسي والتركي في ظل محاولة أنقرة تعزيز محور إسلامي في القوقاز، وكذلك في ظل التداخل بين الجغرافيا السياسية والعامل الديني من جهة، والمنافسة الجيواستراتيجية على طرق التجارة والممرات التي لها عوائد اقتصادية هامة على الدول المشتركة بها من جهة أخرى.

ونظراً لتشابك المصالح الروسية – التركية في عدة مناطق جغرافية في العالم، ووجود درجة كبيرة من التنسيق بين الدولتين في ملفات متعددة كالازمة السورية، وهي مصالح تؤثر في بعضها بعضًا، حيث تدرك القيادة الروسية والتركية أهمية تجنب الخلافات من أجل تحقيق قدر أكبر من التعاون بينهما، وقياساً على ذلك فإنه من الصعب التسليم بإمكانية حدوث صراع بين الدولتين في المستقبل القريب في منطقة القوقاز، مع التأكيد على وجود تنافس بينهما يتم فيه توظيف كافة أدوات النفوذ المتاحة، بما في ذلك العامل الديني، دون أن يعني ذلك تحول التنافس بين الدولتين إلى حد الصراع أو الصدام، على الأقل في المدى القريب.

**سادسا : الصين والقوقاز**

على الرغم أنه كانت هناك دائماً مصلحة مشتركة رئيسية تحكم العلاقة بين بكين وموسكو تتمثل في مواجهة السياسات الأمريكية والغربية عموماً، فقد دخلت الصين في

منافسة مفتوحة في المنطقة مع روسيا من أجل التوغل في الأسواق التجارية والوصول إلى الموارد والثروات وتعزيز النفوذ السياسي والاستراتيجي.

بالتوازي دخلت الصين أيضاً على خط التنافس في منطقة آسيا الوسطى، وأقامت علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول بحر قزوين كبديل للاحتكار الروسي ولمنافسة النفوذ الأمريكي، بالإضافة إلى تأمين إمداداتها النفطية، وتنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط.

ولطالما تابعت الصين التطورات التى شهدها القوقاز الجنوبى عن كثبٍ، كما أقامت علاقاتٍ مع دولها الثلاث الرئيسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وضخَّت استثماراتٍ ضخمةٍ فى قطاعات التعدين والمصارف والبناء فى المنطقة، إلا أن الاستراتيجيين الصينيين ركَّزوا اهتمامهم على البنية التحتية وطُرق المواصلات فى محاولةٍ لاستخدام القوقاز الجنوبى كطريقٍ مُختصرٍ للوصول من آسيا إلى أوروبا.

وقد شعرت دول جنوب القوقاز (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا)، بالرضا تجاه مشروع "طريق الحرير" الصينى، فلأول مرةٍ منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، تعرض دولة صديقة لروسيا الدخول إلى المنطقة بطريقتها دون أن تحاول إبعاد موسكو، قوة الوصاية القديمة على المنطقة.

كما يوجد الحوار الاستراتيجى حول طرق الربط بين "الشرق والغرب"، و"الشمال والجنوب" عبر القوقاز الجنوبى، إلا أنه مُثير لشكوك قديمة لدى روسيا بشأن كل مَن يقترب من الدائرة القريبة منها، فخط السكك الحديدية الذي تخطط الدولتان، الصين وإيران، لإقامته بين أوروبا وآسيا، يمر بتركمانستان، وإيران، وأرمينيا، وجورجيا (خط تى أى إيه جى)، يُعيد إلى روسيا ذكرى خطوط الأنابيب التى تمر بأذربيجان وجورجيا وتركيا، والتى أنشئت خلال التسعينيات بدعمٍ من الغرب، وكان الهدف الأساسى منها الالتفاف بعيداً عن الأراضى الروسية، وهو ما لا يمكن احتماله من جانب روسيا، التى لم تتقبَّل حتى الآن وجود هذه الخطوط المُستفزة.

أما فيما يتعلق بمشروعات الربط بين "الشمال والجنوب"، فإن روسيا تشعر إزاءها بالانقسام، فبإمكانها التفاهُم مع الشركاء الإيرانيين والصينيين طالما أن المشروعات ستمر بأراضيها، بينما تشعر بالضيق من خط (تى أى أيه جى)؛ لأنه يصل بين إيران وأوروبا دون المرور بأراضيها، فى حين أن طهران وبكين تعتزمان بإنشاء هذا الخط تنويع علاقاتهما، إذ لا تريدان الاعتماد دائماً على شريكٍ واحدٍ، خاصة روسيا، ومن هنا كانت الرغبة الصينية الإيرانية فى ضم اتفاق مبادئ إلى اتفاق المشروع الروسى الأذربيجانى الإيرانى ليشمل مسار (تى أى إيى جى).

من جانبها تجد الصين في الشريك الروسي معيناً على العبور إلى القارة الأوروبية في تنفيذ سياساتها الخاصة بمبادرة "الحزام والطريق"، خاصة أن الروس عززوا دورهم الاستراتيجي في رسم مستقبل القارة بعد ضم جزيرة القرم وحسم الصراع في جنوب القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا.

يشار إلى أنه في سبتمبر عام ٢٠٢٠ شاركت الصين، وفقاً للاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها بين روسيا والصين، في مناورات (قوقاز-٢٠٢٠) الاستراتيجية، وسط تصاعد العداء بين الولايات المتحدة وكل من بكين وموسكو، ومنذ تأسيس شراكة استراتيجية شاملة قبل عقدين من الزمان.

**سابعا : إيران والقوقاز**

انطلقت السياسة الإيرانية تجاه منطقة القوقاز من عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية، وتمكنت إيران خلالها من بناء علاقات جيدة مع دول هذه المنطقة ولاسيما مع أرمينيا، التي وسعت من علاقاتها وتعاونها مع إيران حتى وصلت إلى مرحلة الشراكة، على النقيض من العلاقات الإيرانية – الأذربيجانية، التي اتسمت في معظم الأوقات بالتوتر وعدم الاستقرار، بسبب القضايا والمشاكل بينهما ولاسيما قضية تقاسم ثروات بحر قزوين، والأقلية الأذرية في إيران، ورغم ذلك فقد سعت إيران باتجاه الانفتاح نحو أذربيجان وتحسين العلاقات معها، بهدف استثمار ثروات

أذربيجان النفطية في بحر قزوين.

وقد خضعت علاقات إيران مع دول منطقة القوقاز لتأثير التنافس الإقليمي والدولي وصراع فرض النفوذ لاسيما بين روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات الهيمنة والحصول على أكبر مشاريع الاستثمار الاقتصادية في هذه المنطقة.

ومما لا شك فيه أن اكتشاف النفط والغاز فرض متغيّرات سياسية اقتصادية واجتماعية أثرت على العلاقات بين دول ما وراء القوقاز (جورجيا، وأرمينيا وأذربيجان) وعلاقتها مع جوارها، ما سرّع بعودة التنافس (التركي – الروسي – الإيراني) من جديد، وأدَّى إلى تغيرات جوهرية على مستوى التحالفات والنزاعات، حيث تحاول موسكو استعادة دورها في المجال الحيوي السوفيتي، وتنشغل أنقرة بتثبيت حضورها في العالم التركي الممتد من آسيا الوسطى إلى ما وراء القوقاز، فيما تعيش طهران أزمة خيارات قاتلة فرضتها ضرورات حماية ما تبقى لها من مصالح بشروط سياسية قاسية، دفعتها إلى تجاوز عقدة الجوار وإدارة الظهر للروابط العرقية والانتماءات المذهبية، لذلك لم تتردد سابقاً في الوقوف إلى جانب أرمينيا ضد أذربيجان في معركة التنافس الجيوسياسي مع تركيا على هذه المنطقة الحيوية، بالتفاهم مع موسكو.

لكن في المواجهات الجديدة تواجه طهران تحديات داخلية وخارجية تهدد استقرارها، فداخلياً لم يعد بإمكانها المجاهرة بدعم "يريفان" خوفاً من ردة فعل مواطنيها من "الأذر" الذين يبلغ تعدادهم أكثر من ٢٨ مليوناً، ويمتلكون دوراً كبيراً في إدارة مؤسسات الدولة وفي الاقتصاد، الأمر الذي دفع كبار شخصيات النظام إلى تجنب إعلان أي انحياز، وإظهار الحياد بهدف ضمان الاستقرار الداخلي، وذلك بسبب سوء العلاقة بين المركز والأطراف التي باتت تهدد وحدة التراب الإيراني نتيجة صعود الهويات القومية بوجه هوية النظام العقائدية.

فقد كشفت تداعيات أزمة "ناجورنو قره باخ" عن صعود الهوية "الأذرية" على حساب الهوية الوطنية في إيران، وتماسكها مع المشتركات القومية والدينية في الجانب الآخر من الحدود أدى إلى بلورة هوية شيعية تركية منافسة للهوية الشيعية الإيرانية، التي يبني عليها نظام طهران شرعيته، فإعادة بلورة الهوية الشيعية التركية المتناغمة قومياً مع الهوية السنية التركية ستلحق أضراراً داخلية وخارجية بطهران.

أما على الصعيد الخارجي، فإنَّ هذه الجولة من المواجهة التي كشفت عن اندفاعة تركية – أذربيجانية وارتباك روسي، أدت إلى مزيد من الارتياب الإيراني، خصوصاً أن هذه المواجهة شكلت تهديداً مباشراً للأمن القومي الإيراني، خصوصاً بعد أن قامت تركيا بنقل مرتزقة سوريين إلى مناطق النزاع، ما دفع الرئيس روحاني إلى انتقاد أنقرة علانية، حيث قال: "إيران لن تسمح للدول بإرسال الإرهابيين إلى حدودنا تحت ذرائع مختلفة"، وبالنسبة للأمن القومي الإيراني، فهذه المرة الأولى التي يوجد على حدود إيران الشمالية ميليشيات معادية من الممكن أن تتسلل إلى الداخل الإيراني وتتسبب في أعباء أمنية، خصوصاً أن معظم هذه الميليشيات من الجنسية السورية الذين يتهمون إيران بتدمير بلادهم من أجل حماية نظام أقلوي تهيمن على قراره، وهؤلاء قد تكون لديهم رغبة بالانتقام مما فعلته مرتزقة إيران بالشعب السوري.

وعليه، فإن موقف نظام طهران الجديد من الصراع ليس نتيجة سياسية عقلانية، بل بسبب عجزه في فرض حضوره السياسي أو الميداني خوفاً على سلامة واستقرار النظام السياسي في مرحلة انتقالية قد يؤدي سوء التقدير إلى دخول إيران في متاهة القوقاز ووعورة مسالكه.

ووفقاً لرؤى تحليلية، فقد ارتكزت السياسة الإيرانية تجاه منطقة القوقاز على عدد من العوامل، ووضعت نصب عينيها على تحقيق مجموعة من الأهداف، وفي مقدمتها:

- تعزيز مصالح إيران الاقتصادية في دول منطقة القوقاز، وتنمية التعاون مع هذه

الدول، والاستفادة منها كأسواق جديدة للصادرات الإيرانية وكمعبر أيضا إلى البحر الأسود ثم إلى دول أوروبا، فضلا عن استثمار موقع إيران الجغرافي كحلقة وصل بين منطقة القوقاز والخليج العربي والاستفادة منه كطريق لعبور صادرات دول القوقاز إلى دول الخليج العربي ثم إلى دول العالم.

- تعزيز الأمن والاستقرار في الإقليمي في دول القوقاز، والحيلولة دون نشوب الصراعات العرقية والتي قد تهدد وتنعكس على امن واستقرار إيران.
- الخروج من العزلة السياسية الدولية المفروضة على إيران، من خلال البحث عن شركاء إقليميين بين دول منطقة القوقاز وهو ما تجسد أساساً في روسيا الاتحادية وأرمينيا، كاتجاه مضاد للسياسة الأمريكية التي اعتمدت على تركيا وأذربيجان في توسيع نفوذها في هذه المنطقة.
- السعي من أجل ثني دول المنطقة عن إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه دول المنطقة، ومد النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة روسيا الاتحادية أو أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات، وذلك تحت ذريعة مواجهة سياسة الهيمنة الغربية ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها في منطقة القوقاز بشكل مباشر أو عن طريق دول حليفة لها.
- العمل على الدخول إلى المنطقة وثرواتها الطبيعية كمنافس لإقامة مشاريع نفطية وخطوط نقل النفط والغاز بما تملكه من خبرة في إنتاج وصناعة النفط.

**ثامنا : إسرائيل والقوقاز**

تولي إسرائيل أهمية قصوى لمنطقة القوقاز، إذ تعتبرها مناطق مهمة، وقد تستطيع أن تلعب دوراً في السياسة والحرب والاقتصاد في المستقبل، وبعد استقلال دول المنطقة بعد انفراط عقد الاتحاد السوفيتي سارعت تل أبيب، كالعديد من الدول الإقليمية والدولية، للعبِ دورٍ كبير فيها، بسبب أهميتها (الجيو/ سياسية) الكبيرة، كونها تقع بين

دولتين عظميين، روسيا والصين، فضلاً عن قربها من تركيا التي تعتبر بوابة المنطقة إلى أوروبا، وكذلك إيران التي تشكل هاجساً حقيقياً للكيان الصهيوني وشعبه، وتُعرض استقراره للخطر.

وقد اعترفت اسرائيل باستقلال تلك الدول، وعملت على بدء علاقات معها على كل الأصعدة، وقد لعبت تركيا آنذاك، في ظل الحكومات القومية، دوراً كبيراً في فتح الباب للنفوذ الإسرئيلي، واستطاعت العديد من شركاتها، بدعم وغطاء من الشركات التركية، أن تبدأ مشاريع ضخمة في القوقاز، وبذلك بدأ التدخل الاقتصادي والسياسي والأمني الاسرائيلي في تلك المنطقة، إذ أنه بعد استقلال تلك الدول، استغلت اسرائيل حالة الضعف الاقتصادي التي تمر بها، وأقامت العديد من المشاريع مستعينة بالجالية اليهودية فيها.

كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً ومهماً في نجاح اسرائيل في الدخول إلى دول المنطقة، وتعزيز علاقتها بهم، وبناء أوسع شبكة علاقات شعبية ورسمية معهم، مستغلةً تعطش دول المنطقة للانفتاح على أمريكا والغرب، والتخلص من التبعية لموسكو والاحتكام إليها، ولهذا ساهمت الإدارات الأمريكية المختلفة في دعم مشاريع التعاون الإسرائيلية مع دول منطقة القوقاز سياسياً ومادياً، وحرصت على نجاحها وتميزها، لتكون نموذجاً ومثالاً، تحتذي به دول أخرى في المنطقة وخارجها.

وساعد تل أبيب على سرعة اختراق أنظمة دول هذه المنطقة، حاجة أنظمتها لإعادة بناء قواتها الأمنية والعسكرية لتقوية حكمها، ومنع المنظمات "الإرهابية" من الإطاحة بها، تحت ذريعة مكافحة "الأصولية الإسلامية" التي تقض مضاجع النخب الحاكمة في هذه العواصم، توازياً مع غياب الدور العربي والإسلامي عن المنطقة.

وقد سعت إسرائيل عبر المنافسة في منطقة القوقاز، إلى تحقيق عدة أهداف – بحسب مخرجات بحثية – منها السياسية والاقتصادية:

الظهور كقوة إقليمية تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة، معززةً بذلك نفوذها العالمي.

إضعاف الأمن القومي للدول العربية، وعزل العرب عن الامتداد إلى الدول الإسلامية في تلك المنطقة، وعزل تلك الدول عن المحيط العربي.

التأكيد على دورها الوظيفي المنوط بها لصالح الغرب وأمريكا، وذلك بالعمل علي منع عودة روسيا كقوة عظمى، ومنع التوسع الإيراني والصيني والعربي في المنطقة، ومحاولة عمل بديل عن خطوط النفط المارة بروسيا والمتوجهة لأوروبا.

مد نفوذها السياسي في تلك المنطقة بما يعزز الاعتراف بها دوليا، ويحسن صورتها ويمنحها دعماً دعائياً.

تشجيع الهجرة إليها، حيث عملت اسرائيل على جلب الآلاف من يهود تلك المنطقة لتل أبيب، وأنشأت العديد من مكاتب الهجرة لاستقدام أكبر قدر ممكن من اليهود، بالإضافة لافتتاح العديد من المراكز الثقافية اليهودية.

مواجهة تركيا ذات التوجهات الإسلامية، حيث أنها عمدت بعد التوتر الذي شاب العلاقة بين الدولتين في السنوات الأخيرة، إلى محاربة تركيا في تلك المنطقة، وهذا ما جاء على لسان وزير خارجيتها السابق "ليبرمان" من أنه سيعزز علاقة اسرائيل مع أرمينيا، "ذات العداء التاريخي مع تركيا بسبب ما يعرف بمجازر الأرمن".

تأمين خط "جيهان" النفطي، حيث تسعى لتأمين منابع النفط التي تغذى خط الأنابيب الذي يمتد من أذربيجان، ثم جورجيا حتى ميناء "جيهان" التركي ثم إلى ميناء عسقلان المُحتل، وينقل النفط الأذربيجاني والكازاخستاني الذي يزودها بما يقارب ٤٠% من حاجاتها النفطية.

العمل على ربط اقتصاد بعض دول تلك المنطقة باقتصادها، بحيث يصعب على تلك الدول فك هذا الربط، وتسعى من خلال ذلك لتقوية اقتصادها بفتح تلك الأسواق لمنتجاتها واستثماراتها.

محاربة التنظيمات الإسلامية، لضمان عدم ظهور إسلاميين في تلك المنطقة، وضمان بقاء تلك الدول على حالها من حيث الضعف والتبعية لواشنطن وتل أبيب على

حد سواء، مستعينة بالأنظمة الحاكمة في هذه الجمهوريات التي تستشعر خطر الحركات الإسلامية عليها.

تكثيف تواجدها العسكري والأمني في تلك الدول، والاستفادة من بيع الأسلحة والتعاون الاستخباري معها.

إضعاف نفوذ إيران الاقتصادي والعسكري والأمني والسياسي في تلك المنطقة، واستخدام دولها "المجاورة لإيران" كورقة ضغط على إيران لتهديدها عسكرياً وأمنياً.

تأمين حاجاتها من المواد الأساسية، كالقمح واليورانيوم والنفط، فقد اشترت دولة الكيان مجمعاً لمعالجة اليورانيوم من كازاخستان، حيث استطاعت بذلك توفير كل متطلباتها من اليورانيوم، واستفادت أيضاً من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي لها من هناك.

ويشار إلى حرص تل أبيب على التواجد العسكري الإسرائيلي في جورجيا، إذ تعد جورجيا ذراع تل أبيب في منطقة القوقاز، وقد قامت بتوقيع صفقات سلاح بمئات ملايين الدولارات مع أذربيجان، منها اتفاقية بشأن مشروع مشترك لصنع طائرات صغيرة من دون طيار، والتزود بوسائل اتصال، وتطوير بعض الأسلحة، وتدريب دولة الكيان لطيارين في سلاح الجو الأذري، إضافة للتعاون الأمني الاستخباري بين البلدين، ما مكن تل أبيب من التجسس على إيران، والتهديد بضربها من أذربيجان التي تشترك معها في الحدود، والقريبة من منشآتها النووية.

وبشأن آفاق استراتيجية تل ابيب في القوقاز، نشر مركز (بيجن – السادات للدراسات الاستراتيجية) الإسرائيلي، في ديسمبر عام ٢٠٢٠، ورقة بحثية تحت عنوان "إسرائيل بحاجة إلى استراتيجية خاصة في القوقاز"، لكاتبها الباحث "ديميتري شوفوتينسكي"، رأى فيها: "أن إسرائيل بحاجة لأن تحافظ على علاقاتها العميقة مع أذربيجان، لكنه لفت أن الشعب الإسرائيلي لديه في الوقت نفسه روابط مشتركة مع الأرمن، وأوصى الكاتب تل أبيب بأنه ينبغي عليها أن تسعى للعب دور أكبر في المنطقة

لأجل التوسط في السلام ومنع إيران وتركيا من الحصول على موطئ قدم في المنطقة".. كما أعرب "عن اعتقاده بأن استراتيجية إسرائيلية جديدة إزاء التعامل مع منطقة القوقاز يجب أن يتم وضعها أمام إسرائيل حتى تقوم بتنفيذها خلال الفترة المتبقية من القرن الحادي والعشرين".

ولفت الباحث إلى أن كثرة الحقائق المتغيرة في المنطقة، تستلزم معها وقوع تغيرات كبيرة في استراتيجية إسرائيل لأجل الحفاظ على العلاقات مع أذربيجان وتوسعاتها مع أرمينيا، ومن المهم أن تتبنى تل أبيب سياسة أكثر توازنًا في المنطقة، بمعنى أن تتبنى سياسة تقوم بتنمية علاقات صداقة أكثر عمقًا مع أرمينيا في ظل الحرص على عدم التخلي عن تحالفها مع "باكو".

كما أشار إلى أنه تحديداً بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإنّ التحالف مع أذربيجان قد لا يكون آمناً تماماً، فالمصالح الأذربيجانية العليا، والتغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة، خصوصاً لناحية المشروعات الاستراتيجية الكبرى التي تمر فيها، وأبرزها خطوط الغاز في المشروعين المتصارعين الروسي والأميركي، عوامل قد تؤدي إلى انقلاب الصورة.

**خاتمة**:

في جميع مراحل التاريخ مثلت منطقة القوقاز إطاراً تنافسياً على المصالح والأهداف، وكانت مسرحاً للأحداث المهمة، وهدفاً توسعياً لكل قوة عالمية صاعدة لموقعها الاستراتيجي وغناها بالثروات الطبيعية، ومن أهم العوامل التي ساعدت على حدوث التنافس والمنازعات في القوقاز هي مجاورتها لأمم كانت قوية باستمرار بالإضافة إلى احتوائها على شعوب كثيرة تعاني من التباين الشديد وعدم التجانس من حيث القومية والدين واللغة والعادات والتقاليد، فانعكست مصالح تلك الأمم القوية على خلافات شعوب القوقاز المختلفة ومنازعاتها.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال معظم جمهورياته، فقد أصبحت هذه الجمهوريات نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية خصوصاً بين القوى الكبرى، فمن تنافس إلى تعاون، وقد تصل إلى الصراع من أجل الحصول على موارد المنطقة والنفوذ إليها ومنع الطرف الآخر وحرمانه من هذه الموارد.

ويعد القوقاز المجال الحيوي والاستراتيجي لروسيا الاتحادية وحديقتها الخلفية وجوارها القريب التي لا تقبل بشيء إلا أن يدور في فلكها الاستراتيجي ولا تحيد عنه، لأن الاقليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي الروسي وجوهر استراتيجيتها الخارجية في هذه المنطقة التي طالما كانت وما زالت محوراً رئيسياً للأحداث المهمة وهدفاً توسعياً للسيطرة من جانب القوى الدولية الطامعة والطامحة في الاستفادة من ثرواتها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

ونظراً لما تتمتع به منطقة القوقاز من أهمية سياسية واقتصادية وجغرافية، تشير التقديرات إلى أنها ستظل محط اهتمام العديد من الدول الإقليمية والغربية، وساحة للتنافس الإقليمي والدولي المستمر.